الشمول المالي للخدمات المالية ودوره فى تعزيز النمو الاقتصادي وإنعكاسه على الميزة التنافسية بالقطاع المصرفي المصري

إعداد

د. أسامة السيد عبد المقصود فتح الباب

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة، جامعة بني سويف

أستـاذ مساعد بقسم المحاسبة

كليـــة إدارة الأعمـــــال، جامعة الملك فيصل

osamasa_1966@yahoo.com

ofathebab@kfu.edu.sa

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الرابع - العدد الثاني – الجزء الثاني - يوليو ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

فتح الباب، أسامة السيد عبد المقصود (٢٠٢٣). الشمول المالي للخدمات المالية ودوره فى تعزيز النمو الاقتصادي وإنعكاسه على الميزة التنافسية بالقطاع المصرفي المصري. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(٢)٢، ٨٤٥-٨٧٣.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

الشمول المالي للخدمات المالية ودوره فى تعزيز النمو الاقتصادي وإنعكاسه على الميزة التنافسية بالقطاع المصرفي المصري

د. أسامة السيد عبد المقصود فتح الباب

الملخص:

إستهدفت دراسة الشمول المالي للخدمات المالية ودوره فى تعزيز النمو الاقتصادي وإنعكاسه علي الميزة التنافسية بالقطاع المصرفي المصري وذلك من خلال التعرف على دور الشمول المالي للخدمات المالية فى تعزيز النمو الاقتصادي بالقطاع المصرفي المصري ، والتعرف على دور الشمول المالي للخدمات المالية فى تعزيز الميزة التنافسية بالقطاع المصرفي المصري ، يتمثل مجتمع الدراسة فى جميع البنوك التجارية المتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية المصرية خلال الفترة الزمنية للدراسة بداية من (٢٠١٧) وحتى (٢٠٢٠) ، كما تم إختيار عينة الدراسة على شكل نماذج السلاسل الزمنية Panel Data ، والتى تشمل على بيانات ذات طبيعة مقطعية Cross Sectional تمتد لأربعة سنوات مالية متتالية تبدأ من عام (٢٠١٧/٢٠٢٠) ، وهى بيانات سلاسل زمنية Time Series Date لمجموعة من البنوك يبلغ عددهم (٦) بنوك ، وتوصلت الدراسة إلى ممارسة الشمول المالي للخدمات المالية بمتغيراته ومؤشراته المختلفه يؤثر فى تعزيز النمو الاقتصادي بالقطاع المصرفي المصري ، ممارسة الشمول المالي للخدمات المالية بمتغيراته ومؤشراته المختلفه يؤثر فى تعزيز الميزة التنافسية بالقطاع المصرفي المصري .

الكلمات الدالة : الشمول المالي للخدمات المالية ، النمو الاقتصادي ، الميزة التنافسية .

١/ المقدمة :

تسعى الدولة المصرية فى الفترة الأخيرة إلى تعزيز الإستثمار وخاصة فيما يخص المنشأت الصغيرة والمتوسطة ، وذلك إيماناً منها أنها قاطرة التقدم الإقتصادي لهذا البلد ، كذلك تسعى إلى الترويج لمفهوم جديد على الإقتصاد المصري وهو الشمول المالي ، في محاولة لدمج مختلف طبقات المجتمع سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات في المنظومة المصرفية الرسمية للدولة ، وذلك لإعطاء فرصة لجميع الفئات لإدارة أموالهم بشكل أمن .

وقد أصبح الشمول المالي يمثل أولوية بالنسبة لواضعي السياسات والهيئات التنظيمية ، ووكالات التنمية في جميع أنحاء العالم (Sudipta,2017) ، كذلك تعهدت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم ، وأعادت تأكيد إلتزامها بتنفيذ وتعزيز الشمول المالي (Ozili, 2020)(Swamya,2018) .

وهكذا يمكن القول إن تعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي يمثل عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحسين مستوى المعيشة ، وتمكين المرأة ، وتعزيز تكافؤ الفرص ، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (Bao and He,2018) ، والحد من الفقر وعدم المساواة ، وتوفير فرص العمل ، وتعزيز النمو الإقتصادي ، ودمج الإقتصاد الموازي في الإقتصاد الرسمي (Williams,2017) .

وبصفة عامة ، لقد تم تبني تطبيق معايير الشمول المالي على مستوى معظم دول العالم من قبل البنوك المركزية ، ومنظمات وضع المعايير الدولية ، وذلك لتأثيرها على الأداء الإقتصادي من حيث دعم النمو الإقتصادي من خلال تطوير القطاع المالي ، وتحسين إستقرار القطاع المالي ، ومكافحة غسيل الأموال ، وتقليص مخاطر تمويل الإرهاب من خلال إضفاء الطابع الرسمي على الإقتصاد ، فضلاً عن بعض الإيجابيات الأخري الملموسة نتيجة رفع معدلات الإدماج المالي (Bernadett,2020) .

وقد ربطت كثير من الأدبيات السابقة النمو الإقتصادي بتحقيق الشمول المالي ، من خلال علاقة الأخير بتقليص الفقر ، حيث تشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن هناك ما يناهز (٤) مليار شخص بالعالم يعيشون على مستويات دخول تقل عن (١٥٠٠) دولار سنوياً ، وكثير من هؤلاء يحتاجون إلى تحسين أوضاعهم المعيشية ، ويحتاجون إلى الحصول على تمويل للخروج من فقرهم ، ولكنهم غالباً ما لا يتمكنون من الحصول على خدمات مالية بالشكل والجودة المطلوبة ، ويرجع ذلك إلى أن معظم المؤسسات المالية تسعى إلى تعظيم أرباحها وتقليص مخاطرها ، ومن هنا تظهر أهمية الشمول المالي على النمو الاقتصادي (Sajuyigbe,2017) .

حيث إن التحديات التي تواجه النظام المصرفي من أهم ما يميز البيئة المصرفية ويشير مفهوم الميزة التنافسية إلى قدرة البنك على صياغة وتطبيق سياسات تجعله في مركز أفضل بالنسبة للبنوك الأخرى العاملة في نفس النشاط ويرتبط تحقيق الميزة التنافسية ببعدين أساسيين هما القيمة المدركة لدى العميل وقدرة المنظمة على تحقيق التميز (Salome,2018) ، ومن أهم الأبعاد التي تشتمل عليها الميزة التنافسية المنتجات أو الخدمات المقدمة والتكلفة المنخفضة والربحية للحصة السوقية (Mostak,2019) .

٢/ مشكلة الدراسة :

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصفة عامة ومصر بصفة خاصة من أعلى نسب العالم في الإستبعاد المالي ، كما تتفاقم المشكلة بين الجنسين والفئات العمرية والمناطق الجغرافية في الدولة ، لذلك تسعي الكثير من الدول إلى تعزيز الشمول المالي أى زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية للأسر والشركات ذات الدخل المنخفض كجزء من إستراتيجياتها الشاملة للتنمية الإقتصادية والمالية .

يعد القطاع المصرفي المصري من القطاعات الهامة التي تؤدي دوراً مهماً في النشاط المالي ، وهو من أسرع القطاعات إستجابة للمتغيرات سواء المحلية أو الدولية ، حيث شهدت الخدمات المالية تطورات متسارعة من حيث تنوعها ، وطرق توفيرها ، وإنتشار خدماتها ، وتسهيل الوصول إليها ، وبالتالي ظهرت العديد من الخدمات المالية المبتكرة والمتقدمة ، والتي تتطلب معرفة وثقافة مالية عالية ، وقدرة علي إدارة مخاطر إستخدامها (Iqbal and Sami , 2017) ، ومن هنا ظهرت الحاجة إلي تحقيق وتعزيز الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من إستخدامها بالشكل الصحيح ، مما يؤثر على التنمية الإقتصادية والمالية ، وكذلك من أجل محاربة الفقر وتعزيز الرخاء (Varghese, Viswanathan, 2018) لتحقيق الميزة التنافسية .

لذلك أصبح من المتعارف علية ، أن للتوسع فى الشمول المالي للخدمات المالية دوراً هاماً فى النمو الاقتصادي للبلاد على المدى البعيد ، حيث تؤكد الدراسات على وجود علاقة إرتباط موجبة بين الحصول على الخدمات المالية (الشمول المالي) وزيادة معدلات النمو الاقتصادي على مستوى الدول وتحقيق الميزة التنافسية ، ويتيح مستويات مرتفعة من الودائع المصرفية .

وعليه فقد إتخذت العديد من الدول ومن ضمنها مصر ، من الشمول المالي توجهاً إستراتيجياً ومحوراً من محاور النمو الاقتصادي ، عن طريق إتاحة الخدمات المالية والمصرفية لجميع فئات المجتمع ، وإستقطاب وتشجيع الفئات المستبعدة على إستخدام خدمات الدفع والتحويل ، خدمات التأمين ، وخدمات التمويل والإئتمان ، من خلال القنوات الرسمية ، لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ، الأمر الذي دفع البنك المركزى المصري وإتحاد بنوك مصر لتعزيز الشمول المالي ، وإتخاذ خطوات جادة في هذا السياق .

ومما سبق يمكن القول بأن التوسع في الشمول المالي وزيادة الخدمات المالية بشكل عام يتيح مظلة تتسع وتتضمن كافة الشرائح المجتمعية بالنظام المالي الرسمي للدولة ، مما يقوى هذا النظام بل ويمكن الدولة من ضبط الإقتصاد ودفعه للنمو لتحقيق الميزة التنافسية ، وبناء علية تطرح الدراسة التساؤل التالي : **الشمول المالي للخدمات المالية ودورة فى تعزيز النمو الاقتصادي وإنعكاسة على الميزة التنافسية بالقطاع المصرفي المصري** .

٣/ مراجعة الأدبيات وتطوير الفرضيات :

سيتم في هذا الجزء توضيح المتغيرات الأساسية في موضوع الدراسة ، والمتمثلة في الشمول المالي للخدمات المالية والنمو الاقتصادي والميزة التنافسية ، وتحليل الدراسات السابقة وإشتقاق الفروض .

١/٣ الشمول المالي للخدمات المالية :

يمكن فهم مصطلح الشمول المالي في ضوء تعريف تقرير للأمم المتحدة على أنه توفير الخدمات المالية للطبقات الفقيرة بشكل دائم وبتكلفة يمكن تحملها ، بهدف دمج هذه الشريحة من المجتمع في الإقتصاد الرسمي (United Nations, 2016) ، كما أنه العملية التي تضمن سهولة الوصول والتوافر وإستخدام النظام المالي الرسمي لجميع الأفراد في المجتمع (عبد الدايم ، ٢٠١٩) .

كذلك يشير إلى إمتلاك الفرد لحساب بأحد المؤسسات المالية الرسمية ، يتيح له خدمات مالية عديده ، وبالتالي يؤدى الشمول المالي إلى منافع إقتصادية (Zins, and Weill, 2016) ، ويري (البردونى ، ٢٠٢١)(معتوق وأخرون ، ٢٠٢١) أنة مفهوم متعدد الأبعاد للتنمية المالية ، وهو عملية ضمان وصول جميع الأفراد إلي الخدمات المالية الأساسية الرسمية ، وإستخدامها بتكلفة معقولة ، وبدون هذه الخدمات سوف يلجأ الأفراد إلي مصادر مالية غير رسمية ، وبتكلفة مرتفعة .

وزاد الإهتمام العالمى بتحقيق الشمول المالي ، وذلك لعدة أسباب منها زيادة نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع ، تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية ، تعزيز وصول الخدمات المالية بتكلفة معقولة وبشكل شفاف ، كذلك دعم القدرة التنافسية للبنوك التجارية (Ouma,et al,2017)(Akeem,2019) .

حيث تتمثل أهميه الشمول المالي بإعتباره أحد المحاور الهامه في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعيه ، حيث يمثل الدافع الأساسي من الشمول المالي في تحسين معدل النمو الإقتصادي ، وتطوير قدرات الفئات المهمشه لتعظيم مستويات الإنتاج وتحسين دخولهم وترشيد التكاليف والأعباء المالية ، ويمكن إستخلاص أهميه الشمول المالي في النقاط التاليه يسهم في تحسين كفاءه عمليه الوساطه بين الودائع والإستثمارات بالقطاع المصرفي ، يكفل توزيع المخاطر بالبنوك ، ومن ثم تجنب التعرض للمخاطر والأزمات المالية ، حيث يقوم على تنوع محافظ الأصول والإلتزامات (Sifunjo,2015) ، تغيير بنيه النظام المالي بشكل عام والمصرفي على وجه التحديد ، ودعم كفاءتها فيما يتعلق بالخدمات والمنتجات والمعاملات المالية التي يتم إستحداثها (عبد اللة ، ٢٠٢٢) .

ويتطلب تحقيق الشمول المالي ضرورة التثقيف المالي ، فالمستهلك الواعي يعتبر أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته (Durai,2019) ، كذلك يستلزم الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية ، والمدخرات ، والقروض القصيرة والطويلة الأجل ، والتأجير التمويلي ، والرهون العقارية ، والتأمين ، والرواتب ، والمدفوعات ، والتحويلات المالية المحلية والدولية ، وخطط التقاعد ، بالإضافة إلى حماية المستهلك مالياً (George and Lakshmi,2018) .

كما أن تعزيز الشمول المالي يساهم في تحسين وصول الخدمات المالية لعدد أكبر من الأفراد والمنشأت ، ويتم على جانبين هما : الجانب الأول : في عرض الخدمات المالية عن طريق التوسع في الخدمات المالية المبتكرة وجذب المزيد من التحويلات المالية ، والجانب الثاني : في الطلب على الخدمات المالية من خلال تبني إستراتيجيات قومية للتثقيف المالي ، وبما يحقق معالجة قضية نقص المعلومات وتذليل العديد من الصعوبات المترتبة على هذا النقص ، وخاصة فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ، مما سيترتب عليه زيادة النمو الاقتصادي ، وبالتالي تحقيق الميزة التنافسية ، وسينعكس ذلك علي زيادة الإستثمارات في القطاع المصرفي (He, and Li,2020) .

٢/٣ النمو الاقتصادي :

النمو الإقتصادي عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن ، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان ، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث ، والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب (البكل والحداد ، ٢٠٢٢) .

وهناك تعريفات متعددة للتنمية الإقتصادية ومن التعريفات الشائعة إنها عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقى خلال فترة ممتدة من الزمن على ألا يصاحب ذلك تدهور في توزيع الدخل ، أو زيادة في مستوى الفقر في المجتمع (Kalunda,2019) ، كما يعرفة (Charity,2019) أيضاً على أنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها إقتصاد معين ، وهذه السلع يتم إنتاجها بإستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية ، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم ، بالإضافة إلى أن النمو الإقتصادي هو الزيادة في القيمة السوقية للسلع والخدمات التي ينتجها إقتصاد ما على مر الزمن (Jennifer,2019) .

ولكى تزيد معدلات النمو الاقتصادي لابد من تلافى الإنخفاض فى مستوى دخل الأفراد فى المجتمع ، العمل على الحد من النزعة الإستهلاكية ، تقليص الفجوة بين الفقراء والأغنياء عن طريق التوسع فى برامج الحماية الإجتماعية ، ودعم الفئات المهمشة وسد إحتياجتهم من السلع والضروريات الحياتية الرئيسية (Garcia,2016) ، والعمل على زيادة تمويل المشروعات الصناعية سواء الكبيرة ، أو المتوسطة والصغيرة ، إنتهاج المؤسسات المصرفية بتوجيه من الدولة لسياسات تعمل على إبتكار منتجات إدخارية تناسب المهمشين والفقراء ، ضغط الإنفاق الحكومى والحد من الإنفاق الغير ضرورى (Rustam,2019) .

٣/٣ الميزة التنافسية :

عرف (الروسان ، ٢٠١٧) الميزة التنافسية بأنها قدرة المنظمة على إيجاد نظام له ميزة عن المنافسين ويحقق منفعة كبيرة لدى العملاء ويعظم ربحية المنظمة بتخفيض التكاليف وزيادة الحصة السوقية وتطوير أسواق جديدة ، كما عرفها (إسماعيل ، ٢٠٢٢) بأنها بمثابة نتيجة لمدى تطبيق مفاهيم وعناصر الجودة التي من أهمها إستراتيجية المنافسة في قيادة التكاليف وإستراتيجية المنافسة في التميز والتنويع ، وعرفها (أبو بكر ، ٢٠١٥) بأنها هي ميزة أو عنصر تفوق للمؤسسة يتم تحقيقه في حالة إتباعها لإستراتيجية معينة للتنافس ، وذكر (Salome,2018) أنها أن تكون المنظمة من أفضل المنافسين في واحد أو أكثر من عناصر الأداء الإستراتيجي (التكلفة والجودة والإعتمادية والمرونة والإبتكار) .

ومن المعايير الهامة للميزة التنافسية تحقيق رضاء العميل ، ضرورة تقديم الخدمات بأساليب متطورة ، سرعة الإستجابة في تلبية الإحتياجات ، مدى تبني مفهوم وأسلوب إدارة الجودة الشاملة ، مدى توفر العمالة المؤهلة (أبو عوف ، ٢٠١٤) ، وتتمثل أهمية الميزة التنافسية كما ذكرها (Mostak,2019) في أنها تمثل مؤشر إيجابي نحو توجه المنظمة للحصول على موقع قوى في السوق وحصولها على حصة سوقية أكبر من منافسيها مما يجعل عملاؤها أكثر رضا وولاء لها ، تعتبر الميزة التنافسية الأساس لمواجهة تحديات السوق من خلال قدرتها على تلبية إحتياجات العملاء في المستقبل وذلك بتوفير تقنيات سريعة ومواكبة للتطورات .

ومن خصائصها أنها تتميز بالإستمرارية بمعنى أن تحقق المنظمة الأسبقية على المدى الطويل ، تتميز بالمقارنة مع المنافسين ، أنها تتسم بالمرونة بحيث يمكن إحلال ميزات تنافسية محل ميزات أخرى حسبما يقتضي التغير الحادث في البيئة الخارجية أو البيئة الداخلية (Salome,2018) .

٤/٣ تحليل الدراسات السابقة وإشتقاق الفروض :

ومـن الدراســـات التى تنـــاولت العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي والميزة التنافسية كدراسة (إسماعيل ، ٢٠٢٢) والتى أكدت على أن مؤشرات الشمول المالي أثرت تأثيراً إيجابياً على مستوى الميزة التنافسية ، ودراسة (رجب وصالح ، ٢٠٢١) والتى أظهرت نتائجها وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق سياسات الشمول المالي والإستقرار المالي في البنوك المتداولة في البورصة المصرية .

كما أشارت دراسة (الحريرى ، ٢٠٢١)(Khan, 2020) والتى أكدت على أنة بدون التكنولوجيا لا يمكن للصناعة المصرفية أن تفكر فى الإستفادة من التكنولوجيا لزيادة الشمول المالي وبالتالى المساهمة فى تحقيق التنمية الإقتصادية ، ودراسة (عطية وأخرون ، ٢٠١٩) والتى أكدت على أنة توجد مجموعة من العوامل التي تسهم في نجاح الشمول المالي والتي تمثلت في توافر إرادة سياسية ومجتمعية لديها الرغبة في تحقيق الشمول المالي مع وجود تأييد شعبي لإقرار الشمول المالي ، ووجود إدارة مالية قوية وفعالة تهدف إلى ترشيد الموارد المالية وتوجيها نحو الإستخدام الأمثل وتقليل حجم الموارد العامة ، والقيام بإصلاحات في سوق العمل وسوق السلع والخدمات ، وتوفير معايير الحكومة الجيدة .

وهو ما يتماشى مع نتائج دراسة (محمود وأخرون ، ٢٠٢١)(Shihadeh et al , 2020)(غازى ، ٢٠١٩)(Garcia,2016) والتى أكدت على أن تعزيز الشمول المالي أصبح لة أولوية متزايدة لتحقيق معدلات ربحية أعلى وذلك بسبب التأثير المحتمل على النمو الاقتصادي والأداء المالي ، ودراسة (Kumar , 2018)(Faith, 2019) والتى أكدت على ضرورة تبنى الحكومات والمؤسسات المالية مفهوم الشمول المالي مع ضرورة وجود إطار تنظيمى ومحاسبى وإشرافى يضمن نجاح سياسات الشمول المالي .

من خلال إستعراض الدراسات السابقة ، تبين للباحث أن الشمول المالي يساهم فى النمو الاقتصادي ، ويعمل على رفع الكفاءة المالية ، وذلك بخلاف الجانب الإجتماعى ، فيما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية لأفراد المجتمع وخاصة الفقراء منهم ولذلك قامت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كأحد أهداف إستراتيجيتها الوطنية ، وتزايد إهتمام البنوك المركزية بالشمول المالي بهدف زيادة الوعي عن الشمول المالي وأهدافه ومدى علاقته بالأهداف التقليدية للبنوك المركزية ، وقد شكلت هذه التطورات تحديات كبيره للجهات الرقابية المالية ، وعلى رأسها البنوك المركزية تمثلت في النظر في كيفية الموائمة بين الشمول المالي كهدف إستراتيجى جديد ، وبين الأهداف القديمة المتعارف عليها وهي الإستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك ، هذا بجانب تحقيق النمو الاقتصادي فى نفس الوقت وتحقيق الميزة التنافسية .

وقد إتجهت الدراسات نحو محاولة الربط بشكل علمى بين الأهداف السابقة ، وبين الشمول المالي ، بما يعرف بالإطار المتكامل للشمول المالي ، حيث لوحظ في الأونه الأخيرة قيام الجهات الرقابية المالية بمحاولة تعظيم الإستفاده من الشمول المالي ، وذلك لتحقيق هدفين إستراتيجين في وقت واحد وهما : تحقيق الإستقرار المالي على مستوى الدولة ككل ، وتحقيق النمو الاقتصادي في نفس الوقت ، مع تحقيق أكبر قدر ممكن من الميزات التنافسية مع الاهتمام بأقصى درجات الحماية ، وسلامة أفراد المجتمع ككل ، وبناءاً على ما سبق يمكن إشتقاق فرضية الدراسة على النحو التالى :

فرضية الدراسة :

فى ضوء مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها وتساؤلاتها وإعتماداً على نتائج الدراسات السابقة فى الأدب المحاسبى توصل الباحث إلى الفروض البحثية فى صورة الفرض البديل على النحو التالى :

H1 : يؤثر الشمول المالي للخدمات المالية فى تعزيز النمو الاقتصادي بالقطاع المصرفي المصري .

H2 : يؤثر الشمول المالي للخدمات المالية فى تعزيز الميزة التنافسية بالقطاع المصرفي المصري .

٤/ منهجية الدراسة :

إعتمد الباحث على كل من المنهج الإستقرائى والإستنباطى للتوافق مع الإطار النظرى والتطبيقى للبحث ، حيث تم إستخدام المنهج الإستقرائى فى دراسة وتحليل وتقييم الأدبيات المحاسبية السابقة والمرتبطة بكل من الشمول المالي للخدمات المالية ، والنمو الاقتصادي ، والميزة التنافسية للقطاع المصرفي المصري ، بغرض الحصول على البيانات اللازمة لإعداد الدراسة النظرية للدراسة ، ومعرفة ما توصلت إليه تلك الدراسات ، وما يمكن أن تسهم به أو تضيفه الدراسة الحالية إلى تلك الدراسات ، أما بالنسبة للإطار التطبيقى للدراسة يهتم بوضع الفروض لإختبارها من خلال تحديد نوع البيانات المطلوبة ، وتحديد المنهجية الملائمة ، ومجتمع الدراسة ، وأساليب التحليل الإحصائى المناسبة لإختبار النماذج ، كما تم الإعتماد أيضاً على المنهج الكمى عن طريق إستخدام البيانات الزمنية المقطعية (Panel Data) ، والتى تمثل بيانات عن مجموعة من البنوك خلال فترة زمنية معينة .

١/٤ مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة فى جميع البنوك التجارية المتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية المصرية خلال الفترة الزمنية للدراسة بداية من ٢٠١٧م وحتى ٢٠٢٠م ، كما تم إختيار عينة الدراسة على شكل نماذج السلاسل الزمنية Panel Data ، والتى تشمل على بيانات ذات طبيعة مقطعية Cross Sectional تمتد لأربعة سنوات مالية متتالية تبدأ من عام ٢٠١٧م وتنتهى فى عام ٢٠٢٠م ، وهى بيانات سلاسل زمنية Time Series Date لمجموعة من البنوك يبلغ عددهم (٦) بنوك ، ولتحقيق الهدف من الدراسة التطبيقية تم إختيار البنوك عينة الدراسة فى ضوء المعايير التالية :

- أن تكون من البنوك التجارية المتداول أسهمها بسوق الأوراق المصرية خلال الفترة الزمنية للدراسة من ٢٠١٧م وحتى ٢٠٢٠م .

- أن تكون التقارير المالية للبنوك التجارية قيد الدراسة معدة بالعملة المحلية (الجنيه المصري) .

- أن تتوافر التقارير المالية الربع سنوية للبنوك التجارية قيد الدراسة بإنتظام ، وأن تتوافر فيها البيانات الكافية لحساب متغيرات الدراسة .

- ألا تكون البنوك التجارية قيد الدراسة قد تعرضت للشطب أو الإندماج أو التوقف خلال فترة الدراسة .

لذا أسفر تطبيق تلك المعايير عن إختيار عدد (٦) بنوك لتمثل عينة الدراسة من إجمالى عدد البنوك المسجلة فى سوق الأوراق المصري فى الفترة الزمنية قيد الدراسة والبالغ عددهم (١٣) بنك ، وجدول (١) يوضح بيان بأسماء البنوك قيد الدراسة :

جدول (١)
البنوك عينة الدراسة

١	البنك التجارى الدولى	٤	بنك الكويت الوطنى
٢	البنك المصري الخليجى	٥	بنك قطر الوطنى الأهلى
٣	بنك الإسكان والتعمير	٦	البنك المصري لتنمية الصادرات

٢/٤ مصادر الحصول على البيانات :

إعتمد الباحث فى جمع البيانات الخاصة بالدراسة التطبيقية على :

- القوائم المالية الربع سنوية المنشورة للبنوك محل الدراسة بموقعها الإلكترونى على شبكة الانترنت ، بالاضافة لكتاب الإفصاح السنوى الصادر عن بورصتى القاهرة والإسكندرية للشركات الأكثر نشاطاً .

- موقع شركة مصر لنشر المعلومات www.egidegypt.com للحصول على القوائم المالية الكاملة للبنوك عينة الدراسة .

- بعض المواقع الإلكترونية ذات الصلة مثل موقع معلومات مباشر www.mubasher.info .

٣/٤ وصف متغيرات الدراسة وقياسها :

١/٣/٤ المتغيرات المستقلة Indpendent Variables :

١/١/٣/٤الشمول المالي (Index Finanancial Inclusion) (IFI) :

يعتبر الشمول المالي المتغير المستقل بالدراسة والذى يمكن قياسه من خلال (٢) متغير :

* سهولة الوصول إلى الخدمات المالية (Access dimension) : ويتم قياسه فى الدراسة الحالية من خلال مؤشران :

-عدد الفروع Number Branches (NB) .

- عدد ماكينات الصراف الآلى Number of ATMS (NA) .

* الإستخدام الفعال للخدمات المالية (Usage dimension) : ويتم قياسه فى الدراسة الحالية من خلال (٣) مؤشرات :

- عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية (NBA) .

Number of Adults with Bank Accounts.

- إجمالى التسهيلات Total Facilities (TF).

- إجمالى الودائع Total Deposits (TD).

٢/٣/٤ المتغير التابع Dependent Variables :

١/٢/٣/٤ النمو الاقتصادي (Gross Domestic Production) (GDP) :

يعتبر النمو الاقتصادي أحد المتغيرات التابعة بالدراسة والذى يمكن قياسه من خلال :

- مؤشر الناتج المحلى الإجمالى (GDP) .

٢/٢/٣/٤ الميزة التنافسية (Competitive Advantage) (CA) :

تعتبر الميزة التنافسية أحد المتغيرات التابعة بالدراسة والذى يمكن قياسها من خلال (٢) متغير :

* ربحية المصرف : ويتم قياسه فى الدراسة الحالية من خلال (٣) مؤشرات :

- نسبة صافى الربح (NPM) .

- العائد على الأصول (ROA) .

- العائد على حقوق الملكية (ROE) .

* نسبة التركيز المصرفي : ويتم قياسه فى الدراسة الحالية من خلال مؤشران :

- الحصة السوقية من الودائع (MSD) .

- الحصة السوقية من التسهيلات (MSF) .

٣/٣/٤ المتغيرات الرقابية Control Variables :

فى هذه الدراسة تم إستخدام عدد من المتغيرات لعزل العلاقة بين المتغير المستق (الشمول المالي للخدمات المصرفية) والمتغيرات التابعة (النمو الاقتصادي ، الميزة التنافسية) كالتالى :

- نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى : سيكون لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تأثير إيجابي على الشمول المالي حيث أن إذا زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيعزز الشمول المالي الذي بدوره يزيد القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي .

- نسبة الإئتمان إلى الودائع المصرفية والمؤسسات المالية الأخرى : وهو مؤشر مهم لوساطة المالية كمتغير رقابى له تأثير إيجابي كبير على إستقرار النظام المالي ، أي زيادة نسبة الإئتمان من الودائع المصرفية ، والمؤسسات المالية الأخرى يؤدي إلي نمو القطاع المالي هذا من شأنه أن يعزز الشمول المالي (Siddik et al., 2018) .

جدول (٢)
توصيف متغيرات الدراسة وقياسها

نوع المتغير	وصف المتغير	قياس المتغير ورمزه	مصادر الحصول عليه
المتغير المستقل	الشمول المالي للخدمات المالية (IFI)	من خلال (٢) متغير : * سهولة الوصول إلى الخدمات المالية ويتم قياسه بمؤشران : - عدد الفروع (NB) . - عدد ماكينات الصراف الآلى (NA). * الإستخدام الفعال للخدمات المالية ويتم قياسه بـ (٣) مؤشرات : - عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية (NBA) . - إجمالى التسهيلات (TF) . - إجمالى الودائع (TD) .	ozili, 2020 williams, 2017
المتغيرات التابعة	النمو الاقتصادي (GDP)	- مؤشر الناتج المحلى الإجمالى (GDP) .	sajuyibe,2017
	الميزة التنافسية (CA)	من خلال (٢) متغير : * ربحية المصرف : ويتم قياسه بـ (٣) مؤشرات - نسبة صافى الربح (NPM) . - العائد على الاصول (ROA) . - العائد على حقوق الملكية (ROE) . * نسبة التركيز المصرفي : ويتم قياسه بمؤشران : - الحصة السوقية من الودائع (MSD) . - الحصة السوقية من التسهيلات (MSF) .	Musau et al., 2018 salome,2019

٤/٤ النماذج المستخدمة فى الدراسة الميدانية :

فى ضوء هدف الدراسة ووصف متغيراتها وإختبار فروضها تمكن الباحث من التوصل إلى (٦) نماذج تطبيقية للتحقق من فرضيات الدراسة والتعرف على أثر المتغير المستقل على المتغيرات التابعة فى ظل وجود المتغيرات الرقابية التى تعمل على ضبط أثر المتغير المستقل والمتغير التابع ، (١) نموذج منبثق من الفرض الأول ، (٥) نماذج منبثقين من الفرض الثانى كما فى شكل (١) ، وذلك من خلال النماذج الموضحة على النحو التالى :

النموذج الأول للفرض الأول :

$$\mathbf{GDP} = B+B1(NB)+B2(NA)+B3(NBA)+B4(TF)+B5(TD)+E$$

النموذج الأول للفرض الثانى :

NPM = B+B1(NB)+B2(NA)+B3(NBA)+B4(TF)+B5(TD)+E

النموذج الثانى للفرض الثانى :

ROA = B+B1(NB)+B2(NA)+B3(NBA)+B4(TF)+B5(TD)+E

النموذج الثالث للفرض الثانى :

ROE = B+B1(NB)+B2(NA)+B3(NBA)+B4(TF)+B5(TD)+E

النموذج الرابع للفرض الثانى :

MSD = B+B1(NB)+B2(NA)+B3(NBA)+B4(TF)+B5(TD)+E

النموذج الخامس للفرض الثانى :

MSF = B+B1(NB)+B2(NA)+B3(NBA)+B4(TF)+B5(TD)+E

حيث أن :

B = يشير إلى الجزء الثابت فى معادلة الإنحدار .

(B1, B2, B3,B4,B5) = معاملات الإنحدار للمتغيرات المستقلة والتابعة .

GDP = تشير إلى النمو الاقتصادي .

NB = عدد الفروع .

NA = عدد ماكينات الصراف الآلى .

NBA = عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية .

TF = إجمالى التسهيلات .

TD = إجمالى الودائع .

NPM = نسبة صافى الربح .

ROA = العائد على الاصول .

ROE = العائد على حقوق الملكية .

MSD = الحصة السوقية من الودائع .

MSF = الحصة السوقية من التسهيلات .

E = الخطأ العشوائى .

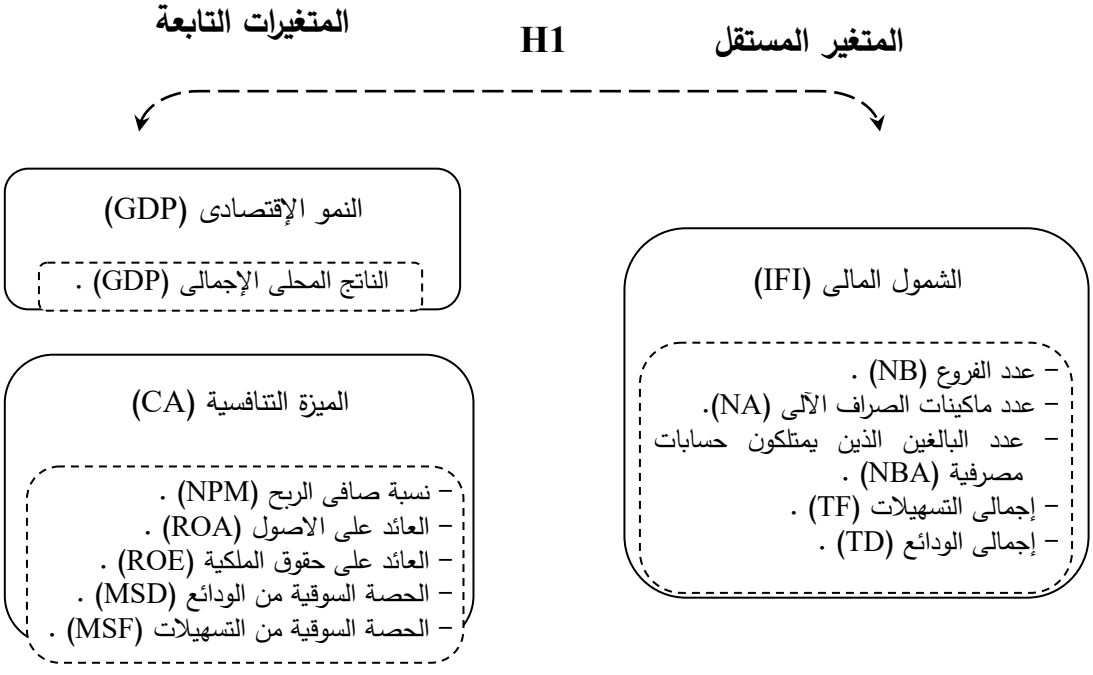

شكل (١)

نموذج الدراسة

٥/٤ المعالجات الإحصائية المستخدمة فى الدراسة :

تم إستخدام الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة متغيرات الدراسة حيث تم الاعتماد على البيانات الطولية Panel Data لتتبع أثر الشمول المالي للخدمات المالية على النمو الاقتصادي والميزة التنافسية خلال فترة الدراسة الممتدة من ٢٠١٧م إلى ٢٠٢٠م ولهذا السبب تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة لتحليل البيانات (Generalized Least Squares -GLS) ، كما تم الإعتماد على(Range-Minimum-Maximum-Mean-Std.Devation) فى الوصف الإحصائى للمتغيرات ، بالإضافة إلى التعرف على وجود مشكلة الإرتباط الذاتى من خلال إختبار Durbin-Watson ، والتحقق من التوزيع الطبيعى لمتغيرات البحث من خلال إختبار Kolmogorov-Smirnov ، والتحقق من التداخل الخطى بين المتغيرات بإختبار Multicollinearity Test ، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews بشكل أساسى لتطبيق كافة الأساليب الإحصائية .

٥/ تحليل البيانات وإختبار الفروض وتحليل النتائج :

وعند القيام بتحليل البيانات إحصائياً وإختبار الفروض من خلال إستخدام طريقة المربعات الصغرى (Generalized Least Squares -GLS) لذلك لابد من التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي من خلال إستخدام عدة إختبارات منها (التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة ، الإرتباط الذاتي بين البواقي ، الإزدواج الخطي بين المتغيرات ، ثبات تباين الخطأ العشوائى) .

١/٥ إختبار صلاحية البيانات ونماذج الدراسة :

تم إستخدام عدد (٦) نماذج للدراسة وذلك من أجل إختبار فروض الدراسة من خلال إستخدام معادلات الإنحدار لإختبار نماذج الدراسة عن طريق طريقة المربعات الصغرى (GLS) لتقدير معالم هذه النماذج وللتأكد من صلاحية تلك النماذج :

١/١/٥ إختبار التوزيع الطبيعى للبيانات (Normality) :

تم الكشف عن مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعى عن طريق إختبار كولومجروف سمينروف (Kolomogrov-Siminrov) ، حيث تراوحت قيم (Sig) للإختبار ما بين (٠,١٩٥ : ٠,٣١٤) وهى أكبر من مستوى دلالة (٠,٠٥) ، مما يشير إلى أن بيانات ومتغيراتها الدراسة تتبع التوزيع الطبيعى .

٢/١/٥ الإرتباط الذاتى بين البواقى (Autocorrelation) :

للتحقق من مدى وجود إرتباط ذاتى بين البواقى فى النماذج ومتغيراتها تم تطبيق إختبار Durbin-Watson ، حيث تراوحت نتائج هذا الإختبار ما بين (٢,٥١٣ : ٤,٨٣٧) ، مما يدل على عدم وجود إرتباط الذاتى بين البواقى لنماذج الدراسة .

٣/١/٥ الإزدواج الخطى بين المتغيرات (Multi-collnearity) :

يعتمد التحميل القائم على نموذج المربعات الصغرى (GLS) على فرضية إستقلال كل متغير من متغيرات الدراسة وللتحقق من ذلك تم إستخدام معامل الإرتباط بيرسون بين المتغيرات ، حيث تراوحت جميع معاملات الإرتباط ما بين (٠,٢٩٣ : ٠,٥٤٣) حيث جاءت أقل من (٠,٨٠) مما يدل على عدم وجود تداخل خطى Multicollinearity بين نماذج الدراسة ومتغيراتها ولتأكيد هذه النتيجة تم إجراء إختبار Multicollinearity Test من خلال إيجاد معامل (Variance Inflation Factor-VIF) لكل متغير فوجد أن جميع قيم (VIF) لمتغيرات النماذج أكبر من (١) وأقل من (٥) ، حيث تراوحت قيم (VIF) ما بين (١,٧٨٤ : ٣,٧٢٩) مما يدل على أن النماذج المستخدمة فى تفسير أثر المتغير المستقل على المتغيرات التابعة لا تعانى من وجود مشكلة التداخل الخطى ، وبالتالى لا توجد مشاكل فى قياس نماذج الدراسة تؤثر على نتائجها .

٤/١/٥ ثبات تباين الخطأ العشوائى (Gleiser) :

أحد أهم الإختبارات لنموذج المربعات الصغرى (GLS) ، وهو يشير إلى ما إذا كان هناك مجموعة فرعية واحدة عى الأقل من أفراد المجتمع تختلف في متغيراتها عن بقية المجموعات الفرعية الأخرى ، للتحقق ثبات تباين الخطأ العشوائي تم إستخدام إختبار(Gleiser) حيث جاء مستوى الدلالة لتلك الإختبار (٠,٣٢٢) وهى أكبر من مستوى الدلالة (٠,٠٥) وهذا يعني أنه لا يوجد مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائى .

مما سبق يتضح تحقق الشروط الضرورية لتطبيق نموذج المربعات الصغرى (Generalized Least Squares -GLS) دون وجود أى مشكلات قياسية يمكن أن تؤثر على دقة النتائج .

٢/٥ الإحصاءات الوصفية :

يعرض جدول (٣) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة مصنفة إلى مجموعتين وهى : المتغيرات المستقلة (عدد الفروع (NB) ، عدد ماكينات الصراف الآلى (NA) ، عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية (NBA) ، إجمالى التسهيلات (TF) ، إجمالى الودائع (TD)) والمتغيرات التابعة (النمو الاقتصادي (GDP) ، نسبة صافى الربح (NPM) ، العائد على الاصول (ROA) ، العائد على حقوق الملكية (ROE) ، الحصة السوقية من الودائع (MSD) ، الحصة السوقية من التسهيلات (MSF)) وذلك لإظهار خصائص هذه المتغيرات على مستوى عينة الدراسة.

جدول (٣)
الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الإنحراف المعيارى
المتغير المستقل				
عدد الفروع (NB)	١١,٠٠	٧٧,٠٠	٣٠,٢٧	٦,١٤
عدد ماكينات الصراف الآلى (NA)	١٩,٠٠	٢٠٢,٠٠	٦٥,٦٢	١٧,٩٢
عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية (NBA)	٣٧٠٠٠,٠٠	١٠٢٠٠٠,٠٠	٧٩٢٣٩,٧٦	٥,١٤
إجمالى التسهيلات (TF)	٨,١٦	٢٨١٤١,٠٤	٩٨٨,١٢	٥٠,١
إجمالى الودائع (TD)	١٦,١٩	٢٧٨,٣٩	٧٥,٢٧	٤٩,٢٨
المتغيرات التابعة				
الناتج المحلى الإجمالى (GDP)	٥٦١,٩٠	١٦٢٥٦٢٣,٤٨	٢٥١٦٩,٢٥	٢٨,٧٦
نسبة صافى الربح (NPM)	٠,٩٢	٣,١١	١,٦٣	٠,٧٦
العائد على الاصول (ROA)	٠,٥٢٣	١,٨٦	١,٠٤	٠,٦٤
العائد على حقوق الملكية (ROE)	٢,٧٦	١٧,٧٢	١١,٠٥	٣,٦٥
الحصة السوقية من الودائع (MSD)	٢,٣٨	٣٤,٢٦	١٣,١٥	٦,٤٠
الحصة السوقية من التسهيلات (MSF)	٥,٣٦	٣٥,١٩	١٥,٦٣	٦,٣٤

يتضح من جدول (٣) ما يلى :

١/٢/٥ المتغير المستقل : الشمول المالي للخدمات المالية (IFI) :

١/١/٢/٥ سهولة الوصول إلى الخدمات المالية

١/١/١/٢/٥ عدد الفروع (NB) : قامت البنوك بممارسة الشمول المالي المتمثل فى (سهولة الوصول إلي الخدمات المالية) خلال فترة الدراسة ، وذلك من خلال إنتشار خدماتها بشكل أوسع بما يضمن وصول عدد كبير من العملاء ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لعدد الفروع (NB) (٣٠,٢٧) فرع بحد أدنى (١١,٠٠) فرع وحد أقصى (٧٧,٠٠) فرع .

٢/١/١/٢/٥ عدد ماكينات الصراف الآلى (NA) : قامت البنوك بممارسة الشمول المالي المتمثل فى (سهولة الوصول إلي الخدمات المالية) خلال فترة الدراسة ، وذلك من خلال إنتشار خدماتها بشكل أوسع بما يضمن وصول عدد كبير من العملاء ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لعدد ماكينات الصراف الآلى (NA) (٦٥,٦٢) ماكينة صراف آلى بحد أدنى (١٩,٠٠) ماكينة صراف آلى وحد أقصى (٢٠٢,٠٠) ماكينة صراف آلى .

٢/١/٢/٥ الإستخدام الفعال للخدمات المالية

١/٢/١/٢/٥ عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية (NBA) : بلغ المتوسط الحسابي لعدد عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية (NBA) (٧٩٢٣٩,٧٦) فرد بحد أدنى (٣٧٠٠٠,٠٠) فرد وحد أقصى (١٠٢٠٠٠,٠٠) فرد .

٢/٢/١/٢/٥ إجمالى التسهيلات (TF) : بلغ المتوسط الحسابي لحجم التسهيلات (TF) (٩٨٨,١٢) بحد أدنى (٨,١٦) وحد أقصى (٢٨١٤١,٠٤) .

٣/٢/١/٢/٥ إجمالى الودائع (TD) : بلغ المتوسط الحسابي لحجم الودائع (TD) (٧٥,٢٧) بحد أدنى (١٦,١٩) وحد أقصى (٢٧٨,٣٩) .

٢/٢/٥ المتغيرات التابعة :

١/٢/٢/٥ النمو الاقتصادي (GDP) :

١/١/٢/٢/٥ الناتج المحلى الإجمالى (GDP) : بلغ المتوسط الحسابي للناتج المحلى الإجمالى (GDP) (٢٥١٦٩,٢٥) بحد أدنى (٥٦١,٩٠) وحد أقصى (١٦٢٥٦٢٣,٤٨) .

٢/٢/٢/٥ الميزة التنافسية (CA) :

١/٢/٢/٢/٥ نسبة صافى الربح (NPM) : بلغ المتوسط الحسابي لنسبة صافى الربح (NPM) (١,٦٣) بحد أدنى (٠,٩٢) وحد أقصى (٣,١١) .

٢/٢/٢/٢/٥ العائد على الاصول (ROA) : بلغ المتوسط الحسابي للعائد على الاصول (ROA) (١,٠٤) بحد أدنى (٠,٥٢٣) وحد أقصى (١,٨٦) .

٣/٢/٢/٢/٥ العائد على حقوق الملكية (ROE) : بلغ المتوسط الحسابي للعائد على حقوق الملكية (ROE) (١١,٠٥) بحد أدنى (٢,٧٦) وحد أقصى (١٧,٧٢) .

٤/٢/٢/٢/٥ الحصة السوقية من الودائع (MSD) : بلغ المتوسط الحسابي للحصة السوقية من الودائع (MSD) (١٣,١٥) بحد أدنى (٢,٣٨) وحد أقصى (٣٤,٢٦) .

٥/٢/٢/٢/٥ الحصة السوقية من التسهيلات (MSF) : بلغ المتوسط الحسابي للحصة السوقية من الودائع (MSD) (١٥,٦٣) بحد أدنى (٥,٣٦) وحد أقصى (٣٥,١٩) .

٣/٥ نتائج إختبار فروض الدراسة :

تنص فروض الدراسة على التالى :

H1 : يؤثر الشمول المالي للخدمات المالية فى تعزيز النمو الاقتصادي بالقطاع المصرفي المصري.

H2 : يؤثر الشمول المالي للخدمات المالية فى تعزيز الميزة التنافسية بالقطاع المصرفي المصري .

لإختبار فروض الدراسة تم إستخدام طريقة المربعات الصغرى (Generalized Least Squares -GLS) للبيانات لتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة (عدد الفروع (NB) ، عدد ماكينات الصراف الآلى (NA) ، عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية (NBA) ، إجمالى التسهيلات (TF) ، إجمالى الودائع (TD)) والمتغيرات التابعة (النمو الاقتصادي (GDP) ، نسبة صافى الربح (NPM) ، العائد على الأصول (ROA) ، العائد على حقوق الملكية (ROE) ، الحصة السوقية من الودائع (MSD) ، الحصة السوقية من التسهيلات (MSF)) ، وجداول (٤) ، (٥) ، (٦) ، (٧) ، (٨) ، (٩) توضح أهم النتائج التى تم التوصل إليها :

١/٤/٥ الفرض الأول فى الدراسة :

H1 : يؤثر الشمول المالي للخدمات المالية فى تعزيز النمو الاقتصادي بالقطاع المصرفي المصري.

جدول (٤)
نموذج إنحدار المربعات الصغرى المعمم (GLS) لدراسة أثر مؤشرات الشمول المالي فى تعزيز النمو الاقتصادي (الناتج المحلى الإجمالى GDP)

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الإنحدار B	قيمة T	SIG
المعامل الثابت	الناتج المحلى الإجمالى (GDP)	٠,٨٦٧	٧,٧٩٠	٠,٠٠٠
عدد الفروع (NB)		٠,٠٣٤٣	٣,٩٣٥	٠,٠٠١
عدد ماكينات الصراف الآلى (NA)		٠,٠٠٦	١,٢٣٠	٠,٠٣٦
عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية (NBA)		٠,٢٧٨	٠,٩٠٢	٠,٠٨٣
إجمالى التسهيلات (TF)		١,٤٧٩	١,٤٤٠	٠,١٦٣
إجمالى الودائع (TD)		٠,٠٠٣-	١,١٦٢-	٠,٢٦٧
معامل الإرتباط المتعدد R = ٠,٥٢٤		معامل التحديد R^2 = ٠,٤٤٥		
قيمة (F) = ٦,٦١١		الدلالة الإحصائية = ٠,٠٠٠		

تشير نتائج جدول (٤) إلى أن نموذج الإنحدار دال إحصائياً بناءاً على إختبار (F) حيث بلغت نتيجة (SIG) للإختبار (٠,٠٠٠) فهى أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) ، كما تشير نتائج إختبار(T) إلى أن (عدد الفروع (NB) ، عدد ماكينات الصراف الآلى (NA)) لهم تأثير إيجابى دال إحصائياً على الناتج المحلى الإجمالى GDP عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ، أما بالنسبة لـ (عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية (NBA) ، إجمالى التسهيلات (TF) ، إجمالى الودائع (TD)) فكانت غير دالة إحصائياً .

كما بلغ معامل التأثير (R^2) (٠,٤٤٥) مما يعنى أن (٤٤,٥٪) من التغير الذى يحدث للمتغير التابع (الناتج المحلى الإجمالى GDP) يكون نتيجة للتغيير الذى يحدث فى المتغيرات المستقلة (عدد الفروع (NB) ، عدد ماكينات الصراف الآلى (NA) ، عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية (NBA) ، إجمالى التسهيلات (TF) ، إجمالى الودائع (TD)) فى البنوك التجارية المتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية المصرية ، أما النسبة المتبقية هى (٥٦,٤٪) فهى نتيجة لعوامل أخرى .

٢/٤/٥ الفرض الثانى فى الدراسة :

H1 : يؤثر الشمول المالي للخدمات المالية فى تعزيز الميزة التنافسية بالقطاع المصرفي المصري .

جدول (٥)
نموذج إنحدار المربعات الصغرى المعمم (GLS) لدراسة أثر مؤشرات الشمول المالي فى تعزيز الميزة التنافسية (نسبة صافى الربح NPM)

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الإنحدار B	قيمة T	SIG
المعامل الثابت	نسبة صافى الربح (NPM)	٠,٥٦٠	٦,٢٥٨	٠,٠٠٠
عدد الفروع (NB)		٠,١٥٩	٢,٨١٢	٠,٠٢١
عدد ماكينات الصراف الآلى (NA)		٠,٤٠٥	١,٣١٠	٠,٠٣١
عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية (NBA)		٠,٢٧٨	١,٢٣٢	٠,٠٦٢
إجمالى التسهيلات (TF)		٠,٠٠٩	٠,٧٨٤	٠,٤٢١
إجمالى الودائع (TD)		٠,٤٠٢-	١,١١١-	٠,٠٧٧٩
معامل الإرتباط المتعدد R = ٠,٦٢٦		معامل التحديد R^2 = ٠,٣٩٢		
قيمة (F) = ٨,٠٥٦		الدلالة الإحصائية = ٠,٠٠٠		

تشير نتائج جدول (٥) إلى أن نموذج الإنحدار دال إحصائياً بناءاً على إختبار (F) حيث بلغت نتيجة (SIG) للإختبار (٠,٠٠٠) فهى أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) ، كما تشير نتائج إختبار(T) إلى أن (عدد الفروع (NB) ، عدد ماكينات الصراف الآلى (NA)) لهم تأثير إيجابى دال إحصائياً على الميزة التنافسية (نسبة صافى الربح NPM) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ، أما بالنسبة لـ (عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية (NBA) ، إجمالى التسهيلات (TF) ، إجمالى الودائع (TD)) فكانت غير دالة إحصائياً .

كما بلغ معامل التأثير (R^2) (٠,٣٩٢) مما يعنى أن (٣٩,٢٪) من التغير الذى يحدث للمتغير التابع الميزة التنافسية (نسبة صافى الربح NPM) يكون نتيجة للتغيير الذى يحدث فى المتغيرات المستقلة (عدد الفروع (NB) ، عدد ماكينات الصراف الآلى (NA) ، عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية (NBA) ، إجمالى التسهيلات (TF) ، إجمالى الودائع (TD)) فى البنوك التجارية المتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية المصرية ، أما النسبة المتبقية هى (٦٠,٨٪) فهى نتيجة لعوامل أخرى .

جدول (٦)
نموذج إنحدار المربعات الصغرى المعمم (GLS) لدراسة أثر مؤشرات الشمول المالي فى تعزيز الميزة التنافسية (العائد على الأصول ROA)

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الإنحدار B	قيمة T	SIG
المعامل الثابت	العائد على الاصول ROA	٣,٧١٢	٣,١٥٦	٠,٠٠٠
عدد الفروع (NB)		٠,١٧٧	٢,٣١٣	٠,٠٣٨
عدد ماكينات الصراف الآلى (NA)		٠,٠٠٣	٠,٠٥٥	٠,٠٩١١
عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية (NBA)		١,٧٥٦	١,٣٤١	٠,٣١٢
إجمالى التسهيلات (TF)		١,٤٧٧	١,٤٤٠	٠,١٦٤
إجمالى الودائع (TD)		٠,٠٠٣-	١,١٦٢	٠,٢٦١
معامل الإرتباط المتعدد R = ٠,٥٢٥		معامل التأثير R^2 = ٠,٤٧٥		
قيمة (F) = ٦,٦٩٥		الدلالة الإحصائية = ٠,٠٠٠		

تشير نتائج جدول (٦) إلى أن نموذج الإنحدار دال إحصائياً بناءاً على إختبار (F) حيث بلغت نتيجة (SIG) للإختبار (٠,٠٠٠) فهى أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) ، كما تشير نتائج إختبار(T) إلى أن (عدد الفروع (NB)) لها تأثير إيجابى دال إحصائياً على الميزة التنافسية (العائد على الأصول ROA) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ، أما بالنسبة لـ (عدد ماكينات الصراف الآلى (NA) ، عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية (NBA) ، إجمالى التسهيلات (TF) ، إجمالى الودائع (TD)) كانت غير دالة إحصائياً .

كما بلغ معامل التأثير (R^2) (٠,٤٧٥) مما يعنى أن (٤٧,٥٪) من التغير الذى يحدث للمتغير التابع الميزة التنافسية (العائد على الأصول ROA) يكون نتيجة للتغيير الذى يحدث فى المتغيرات المستقلة (عدد الفروع (NB) ، عدد ماكينات الصراف الآلى (NA) ، عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية (NBA) ، إجمالى التسهيلات (TF) ، إجمالى الودائع (TD)) فى البنوك التجارية المتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية المصرية ، أما النسبة المتبقية هى (٢٥,٥٪) فهى نتيجة لعوامل أخرى .

جدول (٧)
نموذج إنحدار المربعات الصغرى المعمم (GLS) لدراسة أثر مؤشرات الشمول المالي فى تعزيز الميزة التنافسية (العائد على حقوق الملكية ROE)

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الإنحدار B	قيمة T	SIG
المعامل الثابت	العائد على حقوق الملكية ROE	٤,٦١٥	٤,٢٦٠	٠,٠٠٠
عدد الفروع (NB)		٠,١٨٩	٢,٢٢٩	٠,٠٣٥
عدد ماكينات الصراف الآلى (NA)		٠,٠٠٢	٠,٠٤٥	٠,٠٩٦٣
عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية (NBA)		١,٥٤٤	١,٢١٢	٠,٢٢٩
إجمالى التسهيلات (TF)		٠,٠٠١	١,١٦٢	٠,٢١٢
إجمالى الودائع (TD)		٠,٠٠١٢-	٠,٥٥٢	٠,٥٨٦
معامل الإرتباط المتعدد R = ٠,٥٤٨		معامل التأثير R^2 = ٠,٤٤٩		
قيمة (F) = ٦,٩٦٥		الدلالة الإحصائية = ٠,٠٠٠		

تشير نتائج جدول (٧) إلى أن نموذج الإنحدار دال إحصائياً بناءاً على إختبار (F) حيث بلغت نتيجة (SIG) للإختبار (٠,٠٠٠) فهى أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) ، كما تشير نتائج إختبار(T) إلى أن (عدد الفروع (NB)) لها تأثير إيجابى دال إحصائياً على (الميزة التنافسية العائد على حقوق الملكية ROE) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ، أما بالنسبة لـ (عدد ماكينات الصراف الآلى (NA) ، عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية (NBA) ، إجمالى التسهيلات (TF) ، إجمالى الودائع (TD)) كانت غير دالة إحصائياً .

كما بلغ معامل التأثير (R^2) (٠,٤٤٩) مما يعنى أن (٤٤,٩٪) من التغير الذى يحدث للمتغير التابع الميزة التنافسية (العائد على حقوق الملكية ROE) يكون نتيجة للتغيير الذى يحدث فى المتغيرات المستقلة (عدد الفروع (NB) ، عدد ماكينات الصراف الآلى (NA) ، عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية (NBA) ، إجمالى التسهيلات (TF) ، إجمالى الودائع (TD)) فى البنوك التجارية المتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية المصرية ، أما النسبة المتبقية هى (٥٥,١٪) فهى نتيجة لعوامل أخرى .

جدول (٨)

نموذج إنحدار المربعات الصغرى المعمم (GLS) لدراسة أثر مؤشرات الشمول المالي فى تعزيز الميزة التنافسية (الحصة السوقية من الودائع MSD)

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الإنحدار B	قيمة T	SIG
المعامل الثابت	الحصة السوقية من الودائع (MSD)	٠,١٣٥	٠,٤٣٢	٠,٦٦٩
عدد الفروع (NB)		٠,٠١٣	٠,٥١٠	٠,٠٣٥
عدد ماكينات الصراف الآلى (NA)		٠,٠٠٥	٠,٣٩٦	٠,٦١٤
عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية (NBA)		٠,١٥٥	١٤,٥٦٤	٠,٠٠٠
إجمالى التسهيلات (TF)		١,٨٧٥	٠,٦٥١	٠,٥٢٠
إجمالى الودائع (TD)		٠,٠١٢	١٨,٤٤٩	٠,٠٠٠
معامل الإرتباط المتعدد R = ٠,٨٩٤		معامل التأثير R^2 = ٠,٧٩٣		
قيمة (F) = ٩٣٠,٣٩٠		الدلالة الإحصائية = ٠,٠٠٠		

تشير نتائج جدول (٨) إلى أن نموذج الإنحدار دال إحصائياً بناءاً على إختبار (F) حيث بلغت نتيجة (SIG) للإختبار (٠,٠٠٠) فهى أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) ، كما تشير نتائج إختبار(T) إلى أن (عدد الفروع (NB) ، عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية (NBA) ، إجمالى الودائع (TD)) لها تأثير إيجابى دال إحصائياً على الميزة التنافسية (الحصة السوقية من الودائع MSD) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ، أما بالنسبة لـ (عدد ماكينات الصراف الآلى (NA) ، إجمالى التسهيلات (TF)) كانت غير دالة إحصائياً .

كما بلغ معامل التأثير (R^2) (٠,٧٩٣) مما يعنى أن (٧٩,٣٪) من التغير الذى يحدث للمتغير التابع الميزة التنافسية (الحصة السوقية من الودائع MSD) يكون نتيجة للتغيير الذى يحدث فى المتغيرات المستقلة (عدد الفروع (NB) ، عدد ماكينات الصراف الآلى (NA) ، عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية (NBA) ، إجمالى التسهيلات (TF) ، إجمالى الودائع (TD)) فى البنوك التجارية المتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية المصرية ، أما النسبة المتبقية هى (٢٠,٧٪) فهى نتيجة لعوامل أخرى .

جدول (٩)

نموذج إنحدار المربعات الصغرى المعمم (GLS) لدراسة أثر مؤشرات الشمول المالي فى تعزيز الميزة التنافسية (الحصة السوقية من التسهيلات MSF)

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الإنحدار B	قيمة T	SIG
المعامل الثابت	الحصة السوقية من التسهيلا ت (MSF)	٢,٦٧٩	٢,٢٥٥٣	٠,٠١٧
عدد الفروع (NB)		٠,١٤٥	٠,٧٥٩	١٢,٢٠
عدد ماكينات الصراف الآلى (NA)		٠,٠٨٠	٠,٨٩٢	٠,٠٣٠
عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية (NBA)		٠,١٣٤	٤,٩٠٨	٠,٠٠٠
إجمالى التسهيلات (TF)		٣,٢٤٣	٠,٣٣٧	٠,٧٣٩
إجمالى الودائع (TD)		٠,١٢٩	٥,٧٠٧	٠,٠٠٠
معامل الإرتباط المتعدد R = ٠,٩٢٣		معامل التأثير R^2 = ٠,٩١١		
قيمة (F) = ٧٢,٤٠٠		الدلالة الإحصائية = ٠,٠٠٠		

تشير نتائج جدول (٩) إلى أن نموذج الإنحدار دال إحصائياً بناءاً على إختبار (F) حيث بلغت نتيجة (SIG) للإختبار (٠,٠٠٠) فهى أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) ، كما تشير نتائج إختبار(T) إلى أن (عدد الفروع (NB) ، عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية (NBA) ، إجمالى الودائع (TD)) لها تأثير إيجابى دال إحصائياً على الميزة التنافسية (الحصة السوقية من التسهيلات MSF) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ، أما بالنسبة لـ (عدد ماكينات الصراف الآلى (NA) ، إجمالى التسهيلات (TF)) كانت غير دالة إحصائياً .

كما بلغ معامل التأثير (R^2) (٠,٩١١) مما يعنى أن (٩١,١٪) من التغير الذى يحدث للمتغير التابع الميزة التنافسية (الحصة السوقية من التسهيلات MSF) يكون نتيجة للتغيير الذى يحدث فى المتغيرات المستقلة (عدد الفروع (NB) ، عدد ماكينات الصراف الآلى (NA) ، عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية (NBA) ، إجمالى التسهيلات (TF) ، إجمالى الودائع (TD)) فى البنوك التجارية المتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية المصرية ، أما النسبة المتبقية هى (٨,٩٪) فهى نتيجة لعوامل أخرى .

٦/ نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة الحالية إلى عدة نتائج والتى من أهمها :

- ممارسة الشمول المالي (IFI) للخدمات المالية بمتغيراته ومؤشراته المختلفه يؤثر فى تعزيز النمو الاقتصادي (GDP) بالقطاع المصرفي المصري .
- ممارسة الشمول المالي (IFI) للخدمات المالية بمتغيراته ومؤشراته المختلفه يؤثر فى تعزيز الميزة التنافسية (CA) بالقطاع المصرفي المصري .
- إرتفاع معنوية النماذج المقترحة وصلاحيتها لتحقيق هدف الدراسة حيث جاءت جميع قيم (F) المحسوبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٠٠) .
- بلغ معامل التأثير (R^2) (٠,٤٤٥) لنموذج للفرض الأول مما يعنى أن (٤٤,٥٪) من التغير الذى يحدث للناتج المحلى الإجمالى GDP يكون نتيجة للتغيير الذى يحدث فى متغيرات ومؤشرات الشمول المالي (IFI) للخدمات المالية فى البنوك التجارية المتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية المصرية .
- بلغ معامل التأثير (R^2) (٠,٣٩٢) للنموذج الأول للفرض الثانى مما يعنى أن (٣٩,٢٪) من التغير الذى يحدث للميزة التنافسية (نسبة صافى الربح NPM) يكون نتيجة للتغيير الذى يحدث فى متغيرات ومؤشرات الشمول المالي (IFI) للخدمات المالية فى البنوك التجارية المتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية المصرية .
- بلغ معامل التأثير (R^2) (٠,٤٧٥) للنموذج الثانى للفرض الثانى مما يعنى أن (٤٧,٥٪) من التغير الذى يحدث للميزة التنافسية (العائد على الأصول ROA) يكون نتيجة للتغيير الذى يحدث فى متغيرات ومؤشرات الشمول المالي (IFI) للخدمات المالية فى البنوك التجارية المتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية المصرية .
- بلغ معامل التأثير (R^2) (٠,٤٤٩) للنموذج الثالث للفرض الثانى مما يعنى أن (٤٤,٩٪) من التغير الذى يحدث للميزة التنافسية (العائد على حقوق الملكية ROE) يكون نتيجة للتغيير الذى يحدث فى متغيرات ومؤشرات الشمول المالي (IFI) للخدمات المالية فى البنوك التجارية المتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية المصرية .
- بلغ معامل التأثير (R^2) (٠,٧٩٣) للنموذج الرابع للفرض الثانى مما يعنى أن (٧٩,٣٪) من التغير الذى يحدث للميزة التنافسية (الحصة السوقية من الودائع MSD) يكون نتيجة للتغيير الذى يحدث فى متغيرات ومؤشرات الشمول المالي (IFI) للخدمات المالية فى البنوك التجارية المتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية المصرية .
- بلغ معامل التأثير (R^2) (٠,٩١١) للنموذج الخامس للفرض الثانى مما يعنى أن (٩١,١٪) من التغير الذى يحدث للميزة التنافسية (الحصة السوقية من التسهيلات MSF) يكون نتيجة للتغيير

الذى يحدث فى متغيرات ومؤشرات الشمول المالي (IFI) للخدمات المالية فى البنوك التجارية المتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية المصرية .

٧/ التوصيات :

فى ضوء ما خلصت إليه الدراسة النظرية وما توصلت إليه الدراسة التطبيقية من نتائج يمكن للباحث إقتراح التوصيات التالية :

- ضرورة تعزيز مفاهيم الشمول المالي للخدمات المالية بمؤشراته المختلفة لدى المجتمع المصري من خلال حملات توعية .

- التأكيد على إستخدام الشمول المالي (IFI) للخدمات المالية بمؤشراته المختلفة فى البنوك التجارية المتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية المصرية .

- التأكيد على إستخدام النماذج التطبيقية المقترحة بالدراسة لما لها من أهمية تطبيقية بما ينعكس بشكل إيجابى على النمو الاقتصادي والميزة التنافسية فى البنوك التجارية المتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية المصرية .

- الإهتمام بالإعداد والتأهيل والصقل للقائمين على إدارة البنوك التجارية المتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية المصرية بكيفية ممارسة مؤشرات الشمول المالي للخدمات المالية تحقيقاً للإستقرار المالي .

- التأكيد على إستخدام أكثر من مؤشر للتحقق من جودة الأرباح .

- إجراء المزيد من الدراسات لقياس أثر ممارسة الشمول المالي للخدمات المالية (IFI) على متغيرات أخرى مختلفة لتحقيق الإستقرار الاقتصادي والسياسى للقطاع المصرفي المصري وللدولة ككل .

٨/ مجالات الدراسات المستقبلية :

- دراسة التحديات التى تواجه القدرة على ممارسة الشمول المالي للخدمات المالية بالقطاعات المختلفة .

- إستخدام مؤشرات الإقتراض المرتبطة بالشمول المالي وأثرها على النمو الاقتصادي للدولة ككل .

- دراسة أثر إستخدام مؤشرات الشمول المالي للخدمات المالية على التنمية المستدامة بقطاعات الأعمال.

- قياس أثر المسئولية الإجتماعية للدولة لتحقيق الشمول المالي للخدمات المالية والإستقرار المالي والإستقرار الاقتصادي .

المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

- أبو بكر ، مصطفى محمود (٢٠١٥) . مدخل لتحقيق الميزة التنافسية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية .
- أبو عوف ، محمد رجب (٢٠١٤) . دور نظم المعلومات التسويقية فى دعم القدرة التنافسية (دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الغذائية فى مصر) ، رسالة دكتوراة ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية .
- إسماعيل ، سلوى حسين (٢٠٢٢) . دور الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية المصرفية : دراسة تطبيقية على بعض البنوك المدرجة في سوق المال السعودي من عام (٢٠١٦-٢٠٢٠) ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، كلية التجارة بالإسماعيلية ، جامعة قناة السويس ، المجلد (١٣) ، العدد (٢) ، ص ١١٠-١٤٧ .
- البردونى ، ناريمان إسماعيل (٢٠٢١) . رقمنة الصكوك المالية الإسلامية بإستخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل (Blockchain) وإنعكاسها على تفعيل الإفصاح عن الشمول المالي ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد (٣٥) ، العدد (٣) ، ص ١-٤٠ .
- البكل ، أحمد سعيد ، الحداد ، إيمان فاروق (٢٠٢٢) . الشمول المالي وإنعكاساته على معدل النمو الإقتصادي في مصر ، مجلة كلية السياسة والإقتصاد ، المجلد (٥) ، العدد (١٤) ، ص ١٥٥-١٩٢ .
- الحريري ، بسمة محمد (٢٠٢١) . تأثير إستخدام التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي : الدور المعدل للمعرفة المالية (دراسة تطبيقية على عملاء البنوك المصرية) ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة دمياط ، المجلد (٢) ، العدد (٢) ، ص ٨٧٣-٩٠٦ .
- الروسان ، محمود علي (٢٠١٧) . العلاقة بين الميزة التنافسية والتحليل البيئى دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي الأردنى ، مجلة الإدارة والإقتصاد ، العدد (٦٣)، جامعة أربد ، الأردن .
- رجب ، ياسمين مجدى ، صالح ، محمد أحمد (٢٠٢١) . تأثير تطبيق سياسات الشمول المالي على الإستقرار المالي للبنوك التجارية المتداولة بالبورصة المصرية ، كلية التجارة ، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية ، المجلد (٥) ، العدد (١) ، ص ١-٢٨ .
- عبد الدايم ، سلوى عبد الرحمن (٢٠١٩) . العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وأثرها على تحسين أداء البنوك المصرية (دراسة ميدانية) ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد (٢٣) ، العدد (٣) ، ص ٥٦٢-٦٢٥ .
- عبد الله ، أحمد يحيي (٢٠٢٢) . دور الشمول المالي في ترشيد الدعم في الإقتصاد المصري ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة دمياط ، المجلد (٣) ، العدد (٢) ، ص ٤٦٥-٥٢٨ .
- عطية ، جمال محمود ، حلمى ، نور الإيمان ، القاضى ، ألاء ممدوح (٢٠١٩) . التجارب الدولية في الشمول المالي (دراسة مقارنة) ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، المجلد (٣٣) ، العدد (١) ، ص ٧٩-١٣٠ .
- غازى ، سمر الأمير (٢٠١٩) . إطار مقترح لتقييم دور الشمول المالي في تحقيق النمو الإحتوائي (دراسة تطبيقية علي جمهورية مصر العربية) ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنى سويف ، المجلد (٢٩) ، العدد (١) ، ص ٢٥٥-٢٩٨ .
- محمود ، منصور حامد ، فراج ، ثناء عطية ، عوض ، آية عادل (٢٠٢١) . أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنى سويف ، المجلد (٣١) ، العدد (٣) ، ص ٣٧٠-٣٩٤ .

- معتوق ، سهير محمود ، على ، إيمان حسن ، سيد ، هناء محمود (٢٠٢١) . تقدير تأثير الشمول المالي على السياسة النقدية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، المجلد (٣٥) ، العدد (١) ، ص ١٤٣-١٦٣ .

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية :

- Akeem, U. (2019) . the Impact OF Monetary Policy ON Financial Inclusion IN Nigeria (1981-2016), International Journal of Business Management & Research (IJBMR), Vol. 9, Issue 3, Jun 2019,pp. 19-34 .
- Bao Z., Zhai S., and He J., (2018) . Is the Development of China's Financial Inclusion Sustainable? Evidence from a Perspective of Balance, ProQuest, Vol. 10, Issue. 4, PP. 3-14 .
- Bernadette, V., O.(2020) . Financial Inclusion And Financial Stability In The Philippines , Master's Thesis, Graduate School of Public Policy (GraSPP) The University of Tokyo, Tokyo, Japan .
- Charity Mulewa Kioko,Olweny Tobias and Linus Ochieng,(2019) . Effect of Financial Risk on Financial Performance of Commercial Banks In Kenya Listed on The Nairobi Stock Exchange", Strategic Journal of Business& Change Management,Volume6,No2, PP,1936-1952 .
- Durai, T., Stella, G., King, R., Velrajan, M., Narasimhan, D., Kumar, R. R., ... & Karthikeyan, S. (2019) . Digital Finance and its Impact on Financial Inclusion. Journal of Emerging Technologies and Innovative Research (JETIR), 6 .
- Faith, Montfaucon A., (2019) . The impact of financial inclusion on monetary policy effectiveness: the case of Malawi , Int. J. Monetary Economics and Finance, Vol. 8, No. 4 , p.p .10-21 .
- Garcia, M., J. (2016) . Can Financial Inclusion and Financial Stability Go Hand in Hand , Economic Journal Articles , vol . 21 , no . 2 , pp : 81-103 .
- George Varghese and Lakshmi Viswanathan,(2018) . Financial Inclusion : Opportunities, Issues and Challenges, Theoretical Economics Letters, Volume8, PP,1935-1942 .
- He, J., & Li, Q. (2020) . Can online social interaction improve the digital finance participation of rural households?. China Agricultural Economic Review, 12(2), 295-313 .
- Iqbal, B. (2017) . Role of banks in financial inclusion in India , Contadina y Administration, 62 PP: 644–656 .
- Jennifer Whajah & others (2019) . Government size, public debt and

inclusive growth in Africa, Research in International Business and Finance, Volume 49, PP, 225-240 .

- Kalunda El izabeth Nthambl, (2019) . The Financial Inclusion, Bank Stability, Bank Ownership and Financial Performance Of Commercial , Banks IN Kenya", PHD Thesis, University of Nairobi .
- Khan , S,(2020) . Technological Change , Financial Innovation , and diffusion in Indian banking sector-A move towards the next orbit , international journal of scientific research and management, vol. 5, no.7 , pp:6075-6091 .
- Kumar , N. (2018) . its Determinants: Evidence From India : Financial Inclusion, journal of Economics Policy, vol . 5 , no . 1 ,PP : 4-19 .
- Mostak Ahamed and Sushanta Mallick, (2019) . Is Financial Inclusion Good for Bank Stability? International Evidence", Journal of Economic Behavior & Organization, Volume 157,PP,403-427 .
- Musau, S., Muathe, S., & Mwangi, L. (2018) . Financial inclusion, bank competitiveness and credit risk of commercial banks in Kenya. International Journal of Financial Research, 9(1), 203-218 .
- Ouma, S., Odongo, T., Were, M. (2017) . Mobile financial services and financial inclusion : Is it a boon for savings mobilization , Review of accounting , vol . 7, pp : 29 – 35 .
- Ozili, P.K. (2020) . Optimal Financial Inclusion, Jeon, B.N. and Wu, J. (Ed.) Emerging Market Finance : New Challenges and Opportunities , International Finance Review, 21, Emerald Publishing Limited. 251-260 .
- Rustam Sharafutdino & others (2019) . Inclusive growth: A dataset on key and institutional foundations for inclusive development of Russian regions, Data in Brief, Volume 23,PP, 1-10 .
- Sajuyigbe, A. (2017) . Influence Of Financial Inclusion And Social Inclusion On The Performance Of Women - Owned Businesses In Lagos State, Nigeria, Scholedge International Journal Of Management & Development , Vol . 4 , NO . 3 , pp : 18-27 .
- Salome Mousau,Stephen Muathe and Lucy Mwangi,(2018) . Financial Inclusion, GDP and Credit Risk of Commercial Banks in Kenya", International Journal of Economics and Finance,Volume 10 ,No 3, PP,181-195 .

- Shihadeh, F. H, Hannon, A., & Wang, X., (2020) . Does financial inclusion improve the banks performance, Evidence from Jordan, in global tensions in financial markets, emerald publishing limited, pp: 117-138 .
- Siddik, M., Alam, N., & Kabiraj, S. (2018) . Does financial inclusion induce financial stability? Evidence from cross-country analysis. Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 12(1), 34-46 .
- Sifunjo Kisaka,George Munyi, Mary Muriki and Ann Kaindi Muio,(2015) . The Relationship between Mobile Banking Deepening and Financial Performance of Commercial Banks in Kenya, International Journal of Finance and Accounting, Volume 6 ,No 10, PP,156-172 .
- Sudipta Bose,Amitav Saha,Habib Zaman Khan and Shajul Islam, (2017) . Non-Financial Disclosure and Market-based Firm Performance:The Initiation of Financial Inclusion", Journal Of Contemporary Accounting&Economics , Volume 13 , PP.263-281.
- Swamya, V., (2018) . Reforms in Institutional Finance for Inclusive Growth in India, Institutions and Economies, India, Vol. 10, No. 1.pp 56-63 .
- United Nations, (2016) . Digital financial inclusion. International telecommunication union (ITU), issue brief series, inter-agency task force on financing for development, July. United Nations .
- Varghese, G., Viswanathan, L. (2018) . Financial Inclusion: Opportunities, Issues and Challenges , Theoretical Economics Letters, vol.8, pp: 1935-1942 .
- Williams, Harley T., (2017) . role of financial inclusion in economic growth and poverty reduction in a developing economy", Internal Journal of Research in Economics and Social Sciences (IJRESS), Vol. 7 Issue 5, p.265-277 .
- Zins, Alexandra, and Weill, Laurent, (2016) . The determinants of financial inclusion in Africa , Review of Development Finance, Vol.6 .

Financial inclusion of financial services and its role in promoting economic growth and its reflection on the competitive advantage in the Egyptian banking sector

By

Dr.Osama El-Sayed Abdel-Maqsoud

Abstract:

Abstract The study aimed to study the financial inclusion of financial services and its role in promoting economic growth and its reflection on the competitive advantage in the Egyptian banking sector, by identifying the role of financial inclusion in financial services in promoting economic growth in the Egyptian banking sector, and identifying the role of financial inclusion in financial services in enhancing the competitive advantage in the banking sector. The Egyptian population, the study population consists of all commercial banks whose shares are traded in the Egyptian stock market during the study period from (2017) to (2020).

The study sample was also selected in the form of Panel Data time series models, which include data of a cross sectional nature extending for four consecutive financial years starting from the year (2017/2020), which is time series data for a group of banks whose number is (6).) Banks, and the study concluded that the practice of financial inclusion of financial services with its various variables and indicators affects the promotion of economic growth in the Egyptian banking sector, the practice of financial inclusion of financial services with its various variables and indicators affects the enhancement of the competitive advantage in the Egyptian banking sector.

Keywords: financial inclusion of financial services, economic growth, competitive advantage.